اجتهادات
حقيقةُ الفخين

إذا كان الخوفُ من نزعةٍ انتقاميةٍ خشنةٍ ناتجة عن ذاكرة الإذلال الذى تعرضت له الصين فى القرن الـ19 والنصف الأول من القرن العشرين يفتقرُ إلى أساس، وفق ما ورد فى اجتهاد الأمس، ربما يبدو الأمرُ مختلفًا بشأن القلق من نزعةٍ للسيطرة الاقتصادية على بعض البلدان الإفريقية والآسيوية فى إطار ما يُسمى فخ الديون، إلى جانب إرسال عمال لتنفيذ مشاريع فى هذه البلدان، ويمكنُ أن نسميه فخ العمالة. يعودُ أصلُ مصطلح فخ الديون إلى الأكاديمى الهندى براهما تشيلان، الذى صكه فى سياق نقده سياسة الإقراض الصينية. ورغم أن الاقتراض قرار اختيارى يرتبطُ بإرادة المقترض الحرة، ولا يستطيعُ أحد إرغامه عليه، فيما يبدو الحديث عن إغواءٍ وإغراءٍ مُهينًا لحكومات وشعوب بلدانٍ يُعتقدُ أنها وقعت فى فخ الديون الصينى، لا ينبغى تجاهل احتمال وجود خطرٍ ما فى هذا المجال. غير أن الأمر يتطلبُ فحصًا دقيقًا للتمييز بين ما

قد يكونُ حقيقيًا، وما يُعد كاذبًا بهدف التشويه. ويفيدُ، هنا، الاعتماد على مصادر أكاديمية موثوقٍ فى موضوعيتها، مثل الدراسة التى أُجريت فى نشاتام هاوس، وأفاد ملخصُها المنشورُ فى أغسطس 2020، وجود مبالغاتٍ هائلةٍ فى ادعاء أن الصين تستولى على أصولٍ فى البلدان التى تعجزُ عن سداد الديون. والقدرُ المتيقن حتى الآن أنه فى بعض الحالات أُجريت تسوياتُ لتأجير مطارٍ أو ميناء لفترةٍ معينة، أو تخصيص نسبةٍ معينةٍ من إيراداته التى زادت كثيرًا بعد قيام الصين بتطويره, لسداد ديون مستحقة لها, فيما كان ما نُشر عن حالاتٍ أخرى غير صحيحٍ مثل مطار جوبا الذى سُلم لحكومة جنوب السودان 2017 بعد تطويره. أما فخ العمالة فهو أقل أهمية رغم أنه أدى إلى خلافاتٍ بين الصين وبعض البلدان. فهذه خلافاتُ يسهلُ حلها، لأنها ترتبطُ بمشكلات فى التواصل مع العمالة المحلية، وتشدد إداريين صينيين فى معايير العمالة اللازمة لمشاريع معينة. ويبدأُ الحلُ بسعيٍ مشترك للحد من حاجز اللغة الذى يعوقُ التواصل مع العمالة المحلية فى بعض البلدان، وبذل الشركات المستثمرة جهدًا أكبر لكى تجد عاملين بالمواصفات التى تطمحُ إليها.